

سيرة عقود من التدهور والتراجع، وحكاية فشل السياسة النقدية في تحقيق استقرار أسعار الصرف

الريال اليمني.. قصة سقوط

يقول البنك المركزي اليمني انه عرض الأسبوع الماضي 100 مليون دولار لتغطية احتياجات البنوك التجارية وشركات الصرافة من العملة الأجنبية.

مأرب الورد

قائمة الأسباب.. حلول العشوائية وغياب المؤسسة

ولكن البرنامج الاستثماري توقف بسبب إقبال كل الجهات على المتاجرة في أذون الخزانة، وبالتالي كان ذلك على حساب الاستثمار وهو ما أدى لحدوث ركود في الاقتصاد اليمني بسبب توجه كل الجهات الرسمية بما فيها البنوك التي تتحمل المسؤولية الأولى في تمويل التنمية اتجهت للمتاجرة في أذون الخزانة على حساب الاستثمارات الأمر الذي أدى إلى الركود وذهاب البنوك التجارية للاستثمار في أذون الخزانة وهو ما يعد هروبا من المخاطر الموجودة في الاستثمارات الأخرى، لكن الاستثمار في أذون الخزانة لا توجد فيه مخاطر خاصة وأن هذه الأوراق المالية صادرة عن دولة وأي أوراق مالية صادرة عن دولة تكون فيها درجة المخاطر صفرا، وما حصل من ركود اقتصادي فهو نتيجة السياسة النقدية، وبدل وكيل وزارة المالية في حوار صحفي مع الثورة على فشل السياسة النقدية التي ينتهجها البنك المركزي وتدابيرها التي أدت إلى رفع سعر الدولار بسبب تدخل البنك بائعا للدولار أو مشتريا بأسعار السوق السائدة على الرغم من أننا مع حرية السوق، لكن على البنك المركزي في مثل هذه الحالات ينبغي أن يكف عن البيع والشراء بأسعار مرتفعة، لأنه يعطي انطباعا للآخرين بأن البنك المركزي مضارب من ضمن المضاربين، إذا في مثل هذه الحالات البنك المركزي يمكن أن يضح الدولار ولا يشتري، لأن شراءه بالأسعار السائدة يضر بالعملة، وبالتالي لا ينبغي الشراء، وإنما الضخ حتى يعطي للمجتمع قناة بان البنك المركزي لديه العملة الكافية للحفاظ على العملة الوطنية، لكن في المقابل عليه أن يدع البنوك التجارية هي التي تباع وتشترى أو تتعامل مع أسعار الصرف. ويعد دخول البنك المركزي لضخ الدولارات للسوق وكأنه مضارب مثل أحد المضاربين لا أقل ولا أكثر، في حين الأصل أنها لم تتم وفق الآليات المؤسسية المتعارف عليها في العالم، ذلك أن الجهاز المصرفي مكون من ثلاثة أنواع من البنوك، بنوك تجارية، وبنوك متخصصة، بنوك إسلامية، بالإضافة إلى البنك المركزي صانع السياسة النقدية في البلاد، لأنه ينظم ويراقب عمل البنوك، ولذلك فإن ضخ العملات إلى خارج هذه الآليات والأوعية، يعني أنه لا توجد هناك رغبة حقيقية لدى البنك لحل هذه المسألة. ويقول خبراء اقتصاديون أن من عوامل عدم استقرار سعر الصرف يرجع إلى أن السياسة النقدية في البلاد قائمة على الارتجالية والعشوائية وليس المؤسسة أو مجموعة من الخبراء في إطار لجنة نقدية يمكن أن تصنع رسم السياسات النقدية الكلية.

تزيد عن تريليون و400 مليار في برامج استثمارية سواء خلال الوساطة المالية التي يقوم بها الجهاز المصرفي أو بشكل مباشر من خلال تقديم قروض للمستثمرين، ويعتقد وكيل وزارة المالية أن البرنامج الاستثماري توقف بسبب دخول البنك المركزي بائعا لأذون الخزانة وأذون الخزانة قصيرة الأجل، ونمة حاجة لقيام البنك ببيع أذون الخزانة للتحكم في معدل التحكم الموجود في الاقتصاد الوطني من جهة وسد العجز في الموازنة العامة للدولة من جهة أخرى،

مسيرة تدهور سعر صرف الريال مقابل الدولار

العام	ريال لكل دولار
1983	٤,٦٨
1984	٥,٨٦
1985	٨,١
1986	١٢,٢٥
1987	٩,٩
1988, 1989	٩,٧٦
1990, 1991	١٢,١
أبريل 1990	٥٠,٠٠٤
يناير 1996	١٠٠,٠٠٨
يوليو 1996	١٢٢,٦٦
٢٠٠٢	١٧٥,٦٢
٢٠٠٣	١٨٣,٤٥
٢٠٠٤	١٨٤,٧٨
٢٠٠٥	١٩١,٤٢
٢٠٠٦	١٩٧,٠٥
٢٠٠٧	١٩٨,٩٥
٢٠٠٨	١٩٩,٧٨
نهاية ٢٠٠٩	٢٠٦
فبراير ٢٠١٠	٢١٥

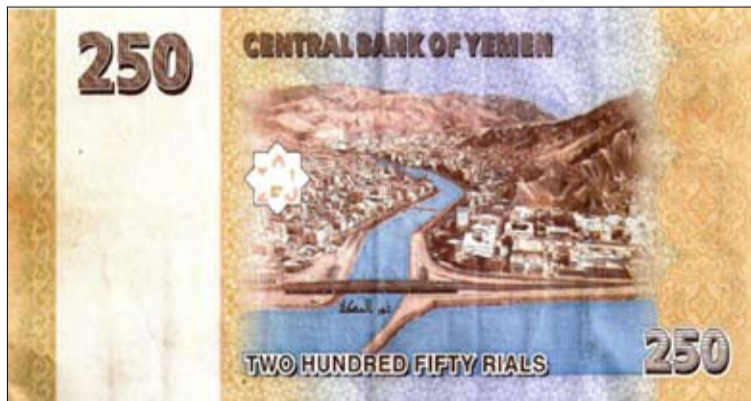
يرى الدكتور مطهر المخلافي، أستاذ الاقتصاد وخبير الأسواق المالية، أن الأسباب المفسرة لمسيرة التراجع والتدهور للريال مقابل العملات الأجنبية تتمثل بأربعة عوامل رئيسية، وهي اعتماد نظام سعر الصرف الحر أو العائم في نطاق برامج الإصلاح الاقتصادي، إلى جانب أن الاقتصاد اليمني يعاني من تشوهات هيكلية وضعف بنياته الإنتاجية، ويفتقر إلى قاعدة تصدير متنوعة كون القاعدة الإنتاجية المتنوعة والنامية تعد شرطاً للاستقرار الاقتصادي والمالي، فيما يمثل العامل الثالث برؤية أرباب المال والاقتصاد للأوضاع السياسية، فضلا عن عدم القدرة على التنبؤ بالمسارات الاقتصادية المستقبلية عندما لا تكون الأطر الدستورية والقانونية هي المرجعية للتحليل والتنبؤ، وعن تقييم أداء السياسة النقدية وإجراءات الحكومة عبر ضخم المزيد من الملايين إلى السوق، يقول الدكتور المخلافي في حديث سابق لصحيفة المصدر: إن ضخ هذه الملايين يدل على جوانب قصور عميق لفهم البدائل الممكنة للتدخل في سوق الصرف، ذلك أنه في ظل نظام مفتوح ومكشوف لا يؤدي إلا إلى تبيد للقوة الشرائية الدولية، فالبنك المركزي يمكنه طمأنة البنوك التجارية باستعداده تمويل الاعتمادات السنوية الفعلية عند سعر الصرف السائد (200 ريال مقابل الدولار)، كما يستطيع البنك المركزي إيجاد طلب متزايد على الريال من خلال آليات عدة من قبيل دفع نصف مرتبات العاملين في سفاراتنا بالخارج بالريال وإلزام الجامعات الحكومية والأهلية بان تتقاضى 50% من رسوم المقاعد الدراسية بالريال اليمني، وتسليم 50% من أجور العاملين في الأراضي اليمنية ممن يعملون بعقود بالعملات الدولية بالريال اليمني، وخاصة في قطاع النفط. كما يمكنها فرض صكوك مالية باليورو أو الدولار مرتبطة بمشاريع عالية الربحية وقصر بيعها على المغتربين بضوابط تضعها وزارة المالية والبنك المركزي ووزارة المغتربين وبقية الجهات ذات العلاقة. كما طالب أعضاء لجنة الشؤون المالية بمجلس النواب إلى التحقيق للتأكد بان ملايين الدولارات التي يقول البنك المركزي أنه يضحها إلى السوق كإجراء احترازي للحيلولة دون تدهور الريال اليمني، وعليهم التحقيق في أن هذه المبالغ التي تبلغ عشرات ومئات الملايين من الدولارات لا تذهب إلى قوى الفساد والمهربين الدوليين. فيما يؤكد الدكتور عبدالله المخلافي، أستاذ العلوم المصرفية بجامعة تعز والذي يشغل منصب وكيل وزارة المالية أن البنك المركزي فشل في استغلال الكتلة النقدية التي بحوزته والتي

ويحسب مدير عام العلاقات العامة في البنك المركزي يحيى الكستبان، فإن البنك وبعد استلامه لطلبات البنوك وشركات الصرافة قام بتغطية كافة الطلبات بـ43 مليون دولار ويأتي هذا المبلغ إضافة إلى 452 مليون دولار كان البنك قد قام ببيعها منذ بداية العام الجاري ليصل إجمالي ما قام البنك المركزي ببيعها للبنوك وشركات الصرافة مبلغ 495 مليون دولار. حسنا ليس بالخبر الجديد. وبالطبع سيستمر البنك في ممارسة هوايته المفضلة والوحيدة بضخ المزيد من العملات الصعبة في سوق الصرافة بين الحين والآخر. ولا يكف البنك عن تبرير ما يقوم به من أنه يأتي تلبية لتغطية احتياجات السوق من العملات الأجنبية؛ وأكثر من ذلك يقوم البنك بدور المنقذ أو الطبيب الذي يشرف على علاج الريال اليمني من التدهور. لكن يا لسوء حظه ليس بالطبيب الناجح. فالواقع يقول غير ذلك تماما، فالريال اليمني لم تنفعه روستة البنك المركزي في وقف مسيرة التدهور والتراجع أمام الدولار منذ ثمانينيات القرن الماضي، وإلا لما يلجأ البنك لضخ ملايين الدولارات إن كان علاجه ناعما؛ ذلك أن مسيرة التدهور هذه لم تتوقف عند حد، فيما الحكومة لم تكلف نفسها حتى الآن رغم أنين الريال منذ عقود في بحث وتشخيص ومن ثم معالجة هذا الإخفاق المستمر والفشل للسياسة النقدية في تحقيق استقرار سعر الصرف كما يقول خبراء الاقتصاد..

في هذا التحقيق نحاول مشفقين تتبع مسيرة تدهور الريال أمام العملات الأجنبية، عبر الغوص في جذور الأسباب، كما نسعى للتصريح على تفضيل الريال اليمني مضطرا طبعا لرحلة التراجع بدلا من رحلة الصعود أمام الدولار فضلا عن تقييم أداء السياسة النقدية للبنك في القيام بدورها إزاء هذه المشكلة، ونطوف في تفاصيل هذه الرحلة من أجل العثور على إجابات شافية وافية عن مسيرة التدهور للعملة الوطنية، وتوفير المعالجات من لدن أهل الاقتصاد وخبراء الشؤون المصرفية والمالية في ثنايا هذه التفاصيل..

ضخ ملايين المركزي لم تفلح في وقف نزيف التراجع

مدار الساعة، وكذلك إنشاء أو المساهمة في إنشاء شركات الصرافة ويمكن الاستفادة من تجارب بعض البلدان العربية الناجحة، ودعت الدراسة كذلك إلى قيام البنوك بتوفير النقد الأجنبي لعملائها وبذات لتغطية الاعتمادات المستندية، الأمر الذي سوف يحفز ويشجع التجار ورجال الأعمال على فتح الاعتمادات التجارية ومعاملاتهم الخارجية عبر البنوك والمصارف التجارية بدلا من مكاتب الصرافة على أن يقوم البنك المركزي بمتابعة ومراقبة هذه العمليات وتوفير احتياجات البنوك والمصارف التجارية للنقد الأجنبي، إذا لزم الأمر وفي أطر تنظيمية وآلية واضحة، وأكدت على أهمية تعديل القانون المنظم لنشاط الصرافة والصرافين بحيث يتم ربط نشاط الصرافة رسميا تحت مظلة البنوك والمصارف التجارية من ناحية ويشجع من ناحية أخرى إنشاء شركات الصرافة بدلا من المنشآت الفردية، كما أكدت على ضرورة تعميق سوق النقد الأجنبي من خلال إنشاء سوق للنقد الأجنبي ما بين البنوك والمصارف التجارية (سوق بينية) تعمل على توفير النقد الأجنبي بتنظيم عمليات الاستلاف وحفظ الودائع بالعملات الأجنبية فيما بين البنوك والمصارف التجارية.



المعلومات لتسهيل العمليات المصرفية والمشاركة في وضع خطة لتوسيع نشاط التسويق والترويج المصرفي وتشجيع الوزارات والجهات الحكومية على صرف مرتبات الموظفين من خلال الحسابات البنكية أو شبكات توفير البريد، وكذلك التوسع في نشر وتعميم عمليات الدفع الآلي لفواتير الخدمات الحكومية وتوفير الإطار التشريعي والتنظيمي للمعاملات المصرفية الإلكترونية وتشجيع البنوك والمصارف على زيادة انتشارها في المحافظات والمدريات اليمنية وإنشاء سوق نقدية ومالية بين البنوك التجارية والمصارف الإسلامية اليمنية بفرض إعادة تدوير

آليات السوق المفتوحة المستخدمة حاليا ودراسة إمكانية استحداث أدوات وأساليب جديدة إلى جانب آلية إعادة شراء أذون الخزانة «repo» مثل استخدام عمليات إعادة الشراء العكسية لأذون الخزانة «reverse repo» وكذلك عمليات البيع النهائي لأذون الخزانة «repose uod right sale» والتي تتم بين البنك المركزي والبنوك والمصارف التجارية والإسلامية، وفقا لآليات السوق والعمل مع الجهات الأخرى ذات العلاقة وخاصة الجهاز المركزي للإحصاء على تكوين سلسلة جديدة لأسعار المستهلكين يتم فيها تحديث نسبة الأساس وسلعة السلع والأوزان وذلك بغرض الوصول إلى معدل تضخم يعبر فعلا وواقعية عن الأسعار في السوق المحلية. وأشارت الدراسة التي أعدها أستاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء الدكتور طه الفسيل، إلى ضرورة تطوير طرق وأساليب المدفوعات النقدية والمالية في الاقتصاد الوطني بحيث تتزايد بصورة تدريجية درجة التعمق المالي في الاقتصاد من خلال نشر ثقافة التعامل مع البنوك والمصارف لتسوية المعاملات المالية والنقدية وجعلها عادة سائدة، وفي هذا المجال يتمثل دور البنك المركزي في تشجيع البنوك والمصارف على إدخال واستخدام تكنولوجيا الاتصالات

لم يستقر الريال على حال، ومنذ بداية العام الجاري شهد تراجعا وانخفاضا كبيرا، إذ انخفض أمام الدولار إلى فوق 225 ريالاً، لكنه مازال يراوح مكانه بين التراجع الطفيف إلى 215 ريالاً، ومعاودة الصعود مجدداً، بفعل تدخلات البنك المركزي التي لم تجدي نفعا لإسعافه وإنقاذه من مواصلة مسيرة التدهور، ولا يعدو ما يقوم به البنك المركزي عن كونه مهدئات ومسكنات سرعان ما ينتهي مغفلها ويعود الريال إلى الانخفاض كالمعتاد. ودعت دراسة علمية في هذا الإطار إلى تحسين إدارة السيولة للجهاز المصرفي بحيث يتم مراجعة كل من الاحتياطي الإلزامي ونسبة السيولة القانونية التي يتعين على البنوك الاحتفاظ بها لديها بصورة دورية بما يحقق من ناحية أهداف السياسات الاقتصادية الكلية للدولة وتوجهاتها العامة بما يرفع من ناحية أخرى كفاءة وفعالية هذه الاحتياطات ويزيد من حجم الاستفادة منها في عمليات التنمية وفي حفز الاستثمار ورفع حركة النشاط الاقتصادي وتستند أهمية هذا الإجراء في تواضع فعالية هاتين الأداةين نظرا لارتفاع حجم الفوائض المالية الزائدة لدى البنوك والمصارف التجارية، فضلا عن التوسع في استخدام أدوات السياسة النقدية غير المباشرة عن طريق تعزيز وتطوير